

مشروع العملة الخليجية الموحدة،
والدروس المستفادة من أزمة منطقة اليورو
د. يوسفات علي__ أ. صديقي أحمد
جامعة أدرار.

الملخص:

تمكنت دول مجلس التعاون الخليجي من تحقيق العديد من الانجازات في طريق تحقيق التكامل الاقتصادي والنقدي، فقد أحرزت تقدما كبيرا على مستوى تنسيق السياسات الداخلية والخارجية، ونحو تحرير التجارة البينية، فضلا عن إجراءات تحرير انتقال العملة ورؤوس الأموال. ورغم تأجيل موعد إقرار العملة الموحدة الذي كان مقررا في يناير 2010، إلا أن ذلك يأتي في إطار استكمال الإصلاحات الضرورية، والتي تتطلب الوقت الكافي والعمل التدريجي لتجنب الوقوع في حالة من الأزمات. ومن المسائل المطلوبة قبل بدء العمل بالعملة الموحدة، ضرورة الوفاء بمعايير والالتزام التقارب الاقتصادي قبل الشروع في العملة المشتركة، إلى جانب اعتماد السياسات التي تضمن وجود الإفصاح والشفافية عن النسب المالية والنقدية والاقتصادية الخاصة بكل دولة قبل وبعد إقرار مشروع العملة الموحدة. وتهدف هذه الدراسة إلى الإشارة إلى الدروس المستفادة من حالة الأزمة في منطقة اليورو بغرض تلافى تلك الأسباب التي أدت إلى تلك الأزمة في مشروع العملة الخليجية الموحدة.

مقدمة:

يعتبر التعاون النقدي جزءاً لا يتجزأ من التعاون في مختلف ميادين العلاقات الاقتصادية بين مجموعة من الدول، ويعتبر التكامل النقدي وتحقيق الوحدة كمرحلة أخيرة من مراحل التكامل الاقتصادي، ولذا فإن تنسيق السياسات النقدية والمالية والأنظمة المتعلقة بها تعتبر مسألة ضرورية للوصول إلى التكامل الاقتصادي. ويعتبر إنشاء الاتحاد بين دول المنطقة الاقتصادية المتكاملة خطوة مهمة لتنسيق وتوحيد النظم المصرفية والنقدية وتنظيم المدفوعات بين الدول الأعضاء، والتي تستهدف التحضير لإقرار العملة المشتركة، بحيث يؤدي كل ذلك في النهاية إلى إيجاد عملة واحدة ومصرف مركزي واحد ونظام مصرفي منسق، وهذا يعتبر تنويجاً لتحقيق الاندماج الاقتصادي الكامل، حيث أن التكامل النقدي في النهاية يهدف إلى إلغاء الحواجز التي تقام ضد حركة وسائل المدفوعات بغرض تنسيق السياسات النقدية.

ولقد تمكنت دول مجلس التعاون الخليجي من تحقيق خطوات مهمة في طريق التكامل الاقتصادي والنقدي. وإن كانت هذه التجربة تحاكي خطوات التكامل بين دول الاتحاد الأوروبي، إلا أن هناك بعض الخصوصيات التي تميز هذا النموذج عن التجربة الأوروبية حيث تشترك دول المنطقة في العديد من الخصائص الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وهو ما يجعل العديد من الخصائص الايجابية موجودة في تلك الاقتصاديات. ولكن في نفس الوقت لا تزال التحديات الفعلية أمام العملة الخليجية موحدة قائمة بالفعل خاصة مع حالات الأزمة التي تحلق بمنطقة اليورو. ونظرا لكون مشروع العملة الخليجية الموحدة سيحقق العديد من الايجابيات إلى جانب وجود العديد من المخاطر المحتملة فإننا سنحاول في إطار دراسة هذا الموضوع الإجابة على الإشكالية الموالية:

■ هل يمكن لدول المجلس الوفاء بمعايير التقارب الاقتصادي لتجنب الوقوع في حالات الأزمات بعد إقرار العملة الموحدة ؟
وبناء على الإشكالية السابقة فإنه يمكن معالجة هذا الموضوع ترتيباً حسب النقاط الموالية:

- المنافع الاقتصادية لمشروع العملة الموحدة
- دول مجلس التعاون الخليجي وشروط نظرية المنطقة المثلى
- معايير التقارب الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي
- الدروس المستفادة من أزمة منطقة اليورو

وفي الأخير سوف تتبع هذه الفروع بالخاتمة النهائية والتي تتضمن النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة

مجال الدراسة:

تضم دول مجلس التعاون الخليجي التي يجري تناولها في هذا المقال، الدول العربية الست وهي الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، قطر، والكويت، ويبلغ عدد السكان الإجمالي لهذه الدول حوالي 35.1 مليون نسمة، وهي تقع في الجنوب الغربي لقارة آسيا، وتتميز بموقع جغرافي مهم دوليا يقع بين قارة آسيا وإفريقيا، وله منافذ بحرية عديدة، كما تعتبر هذه الدول المصدر الاستراتيجي لإنتاج الطاقة في العالم حيث تحتفظ باحتياطيات مهمة من النفط والغاز تقدر بحوالي (45%) و (17%) على التوالي من الاحتياطيات العالمية المؤكدة. كما أن هذه الدول الست تتقاسم روابط ثقافية مشتركة تميزها عن غيرها الاقتصادية الأخرى إلى جانب التحديات الاقتصادية والاجتماعية المشتركة أيضا. ومن المهم أن نشير إلى أن التحليلات والبيانات والمعطيات التي سترد في هذا المقال، ستتضمن تقديم بيانات تخص جميع الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، على الرغم من أن دولة عمان والإمارات العربية أعلنتا عدم رغبتهما في الانضمام إلى الوحدة النقدية على الأقل في الوقت الحالي¹.

المنافع الاقتصادية لمشروع العملة الموحدة:

يستخدم مصطلح الاتحاد النقدي واتحاد العملة تبادليا وهما يعنيان نفس الشيء، والواقع أن الاتحاد النقدي هو المرحلة الأخيرة في عملية موسعة للتكامل الاقتصادي والمالي تعرف باسم الاتحاد الاقتصادي والنقدي² والتي تؤدي إلى تحقيق منافع اقتصادية عديدة بما في ذلك زيادة مستويات التجارة البينية، وتحقيق الشفافية في الأسعار، وتعزيز حرية

انتقال العمالة وزيادة وفورات الحجم وتحسين مناخ الأعمال والرفع من كفاءة أسواق رأس المال. ويمكن التطرق من الناحية النظرية إلى أهم المزايا الاقتصادية لمشروع العملة الموحدة من خلال النقاط التالية:

أ- زيادة التنافسية والشفافية السعرية في الأسواق:

تؤدي العملة الموحدة في المنطقة الاقتصادية المتكاملة إلى زيادة الشفافية السعرية في الأسواق، ففي ظل غياب العملة الموحدة تقوم الشركات بفرض الأسعار الممكنة لزيادة الإيرادات في كل سوق محلية من أسواق الاتحاد النقدي. بينما في ظل وجود العملة الموحدة، ستجبر الشركات على فرض سعر موحد للسلع في كل الأسواق المحلية لمنطقة الاتحاد، حيث إن وجود فوارق في أسعار السلعة نفسها داخل أسواق الاتحاد سيدفع إلى نقل السلعة من سوق السعر المنخفض إلى سوق السعر المرتفع، وبالتالي ستميل الأسعار إلى أن تتوحد في جميع أسواق الاتحاد النقدي. كما تتجه الأسعار في ظل وجود العملة الموحدة لأن تكون تنافسية بين شركات دول الاتحاد والشركات المستمرة، مما يشجع على النمو السريع للإنتاجية والكفاءة في ظل المناخ التنافسي.

ب- رفع مستويات النمو الاقتصادي:

تساعد العملة الموحدة في المنطقة الاقتصادية المتكاملة على رفع مستويات النمو الاقتصادي، حيث يؤدي زوال تقلبات أسعار صرف العملات إلى استبعاد عوائق إعادة هيكلة الإنتاج والنمو، كما تؤدي العملة المشتركة إلى تحسين الكفاءة في الصناعات. فقبل اعتماد العملة الموحدة، ستحرص كل الصناعات على امتلاك التسهيلات لتصريف منتجاتها في أسواق دول الاتحاد، كوسيلة للتحوط ضد تغيرات إيرادات المبيعات في تلك الدول نتيجة للتغيرات الممكنة في أسعار الصرف. كما أن الشركات لا تستطيع الشركات أن تصمم هيكلها الإنتاجية، على أساس تحقيق أدنى تكاليف ممكنة عبر دول الاتحاد دون أن تواجه مخاطر تغيرات معدل الصرف. بينما في حالة وجود العملة الموحدة فإن الشركات يمكنها أن تنشئ هيكلها الإنتاجية على أساس تحقيق أقصى كفاءة ممكنة، مما يؤدي إلى تحقيق تحسن كبير في مستويات الإنتاجية.

ت- زيادة كفاءة أسواق العمل ورأس المال:

يؤدي العملة الموحدة دورا مهما في الرفع من كفاءة أسواق المال في دول الاتحاد النقدي، مما يساعد على تطوير أسواق الأسهم سواء من حيث الحجم أو العمق والسيولة نتيجة زيادة تدفقات رؤوس الأموال، حيث يصبح بإمكان المستثمرين الحصول على الائتمان اللازم لتمويل المشروعات من كافة الأسواق المالية في المنطقة. كما أن توسع عمليات وشركاء أسواق المال سوف يؤدي إلى جعل تلك الأسواق أكثر جاذبية للأموال الوطنية والدولية وهو ما يشكل حافز مهم للرفع من مستوى الأداء الإنتاجي في الشركات نظرا لتداول أدواتها المالية في جميع أسواق الاتحاد. إلى جانب ذلك المزايا الايجابية والتي تنعكس على أداء الشركات سوف تتمثل في تعزيز التجارة والاستثمارات البيئية عن طريق إزالة تكاليف المعاملات وإلغاء المخاطر المتعلقة بتقلبات أسعار الصرف مما يساعد مجددا على تدفق رؤوس الأموال الدولية في المشاريع الاستثمارية.

وفيما يتعلق بدور العملة الموحدة على أسواق العمل في المنطقة المتكاملة، فإن العمل المتحرك بين العديد من الأسواق يمثل في الحقيقة عمل سوق كبير وفعال فمستويات الأجور لا يمكن أن تختلف على نحو كبير في العديد من المناطق الجغرافية لان العمال العاطلين سينتقلون إلى المشروعات ذات فائض الطلب على العمال كما أن المنافسة بين العمال سوف تبقى على أجور موحدة إلى حد معقول³. وبالتالي فإن العملة الموحدة تساعد على تحقيق التوازن بين أسواق العرض والطلب سواء في أسواق العمل أو رأس المال مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة واستقطاب العمالة ورؤوس الأموال الدولية.

ث- رفع مستويات الاستثمار والتجارة البيئية:

تهدف العملة الموحدة إلى تسهيل التجارة البيئية بين الدول الأعضاء في منطقة الاتحاد النقدي مما يؤدي إلى زيادة مستويات النمو الاقتصادي، مما يؤدي إلى التقليل من آثار تقلبات معدل الصرف على التجارة بين الدول الأعضاء، ويساعد على القضاء على تكلفة تحويل العملات بين دول الاتحاد النقدي، ليس فقط في مجال الصفقات التجارية، وإنما أيضا في مجال تدفقات رأس المال، أي تلك المرتبطة بتبادل الأدوات المالية.

وبالنظر إلى الواقع نجد أن حجم التجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي لا يزال محدود جدا وعلى الرغم من أنها أيضا دول أعضاء في منطقة التجارة العربية الحرة، إلا أن التبادل البيني بين دول المجلس والدول العربية أيضا لا يرقى أيضا إلى المستوى المطلوب والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم: 01 مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الإجمالية لبعض التجمعات⁴

المنطقة	حصة الصادرات البينية من إجمالي الصادرات (%)		حصة الواردات البينية من إجمالي الواردات (%)	
	2009	2005	2009	2005
منطقة التجارة الحرة العربية	7.9	10.3	11.1	11.2
مجلس التعاون الخليجي	5.0	6.0	6.0	6.2
اتحاد دول المغرب العربي	2.0	2.9	2.9	2.6

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تشمل جميع الدول العربية باستثناء

جيبوتي، الصومال، جزر القمر، موريتانيا.

اتحاد دول المغرب العربي يشمل تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب، موريتانيا.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2010، ص 175.

وفي هذا الإطار فإن على دول المجلس لتحقيق المزايا الاقتصادية من عملية التكامل الاقتصادي وقبل الدخول في مشروع العملة الموحدة أن تلتزم بإجراءات قوية لتعزيز التجارة البنينة. وفي الحالة التي تزداد فيها الروابط التجارية والاستثمارية البنينة فإن الاتحاد النقدي سوف يسمح بزيادة قدرة الشركات على الاندماج مما يؤدي إلى تحقيق مؤشرات ايجابية على صعيد الاقتصاد الكلي والكفاءة الاقتصادية نتيجة الاستفادة من الوفورات الناجمة عن اقتصاديات الحجم. وفي نفس الوقت تؤدي العملة الموحدة إلى تخفيض تكاليف الإصدار النقدي على البنوك المركزية للمنطقة بحيث يصبح إصدار العملة الموحدة فقط من اختصاص البنك المركزي الوحيد للمنطقة.

ج- زيادة أشكال التنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء:

نتيجة لزيادة المصالح المشتركة بين الدول الأعضاء في المنطقة المتكاملة فإن ذلك سوف يؤدي إلى تشجيع مستويات التنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء بهدف تحقيق الاستقرار في الأوضاع الاقتصادية والنقدية والسياسية للمنطقة، وهو ما يعظم من العوائد الناجمة عن التكامل الاقتصادي. وإلى جانب تلك المزايا الاقتصادية فإن المخاطر والتكاليف التي قد ترتب عن الوضع النقدي غير السليم بعد إقرار العملة الموحدة تعتبر ذات آثار سلبية عديدة جداً، خصوصاً على مستوى الاستقرار النقدي والاقتصادي في دول الاتحاد، خاصة في حالة تعرض العملة أو معدل صرف تلك العملة لعدم الاستقرار، مما يؤدي إلى التأثير على استقرار الأسعار وقرارات المنتجين الخاصة بالاستثمار، وانتقال رؤوس الأموال بين دول الاتحاد النقدي. ومن النتائج الأخرى التي يؤدي إليها مشروع العملة الموحدة هو فقدان جزء من السيادة الوطنية بسبب تخلي السلطات النقدية عن صلاحيات الإصدار وإدارة السياسة النقدية لصالح البنك المركزي للمنطقة. الذي سوف يشرف على عملية تصميم وتنفيذ سياسات نقدية مركزية وفق المتطلبات الاقتصادية لأغلب دول الاتحاد النقدي، كما تؤدي العملة الموحدة إلى حدوث خسارة في إيرادات الدولة الناتجة عن عملية الإصدار للعملة الوطنية، إلى جانب فقدان القدرة على إتباع

سياسات نقدية توسعية خلال فترات هبوط أسعار النفط مع تحمل قدر ما من التضخم في سبيل زيادة الإيرادات العامة للدولة.

من الخطوات العملية التي تساعد على تحقيق العملة الموحدة وفي ظروف ملائمة يعتبر توحيد السياسات المالية والمصرفية بين دول الاتحاد وإيجاد معايير موحدة للتقارب فيما يتعلق بمعدلات العجز في الموازنة ومعدلات الدين العام والحساب الجاري، من أهم المؤشرات التي تساعد على تحليل الأداء الاقتصادي للمنطقة. وفي هذا الصدد نجد مثلاً أن دول مجلس التعاون الخليجي متشابهة في القيمة المضافة العالية للقطاع النفطي وفي اعتمادها الكبير على الواردات للوفاء بالطلب المحلي، كما أن المؤشرات الاقتصادية توحى بتحسين الأداء المطلوب للوحدة النقدية، ويمكن ملاحظة أهم المؤشرات الاقتصادية لدول المجلس من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم: 02 بعض المؤشرات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي

2010	2009	2008	دول مجلس التعاون
4.8	0.7	7.4	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)
1.016	886	1.027	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار)
3.2	2.7	11.1	مؤشر أسعار المستهلك (% التغير في المتوسط)
5.4	3.2-	22.2	رصيد الميزانية (% من الناتج المحلي الإجمالي)
11.9	8.0	26.2	رصيد الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)
14.61	14.28	15.93	إنتاج النفط (مليون برميل يوميا)
39.9	38.9	37.6	عدد السكان (مليون نسمة)

المصدر: الأفاق الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي في عام 2011،

مجموعة سامبا المالية، السعودية، فيفري 2011، ص 06.

ومن خلال الجدول السابق يمكن القول أن معظم المؤشرات في دول مجلس التعاون جيدة، كما أن المنطقة قوية من الناحية الهيكلية، مع وجود أصول خارجية ضخمة، ومستويات مديونية متواضعة، وفوائض مستمرة في الحساب الجاري، وأرصدة مالية

جيدة، كما أن معظم سكان دول مجلس التعاون من فئة الشباب⁵، وتمثل العوامل السابقة في مجموعها دوافع لتحريك النمو على مستوى تلك الاقتصاديات. كما أن تلك المؤشرات توحي إلى إمكانية تحقيق التقارب الأفضل والتماثل في الأداء الاقتصادي لدول المجلس، وفي هذه الحالة يمكن أن يؤدي ذلك إلى وجود مقدرة أكبر على استيعاب الصدمات الخارجية. وتشير بعض الدراسات التي أجراها صندوق النقد الدولي¹² إلى أن عدم تماثل صدمات معدل التبادل التجاري يسهم بصورة قليلة نسبياً في المكاسب والخسائر الصافية لمختلف مشروعات الاتحاد النقدي التي تهيمن عليها الفروق في أهداف الإنفاق الحكومي. وهو ما يؤكد أن منطقة العملة الموحدة يجب أن يتشابه فيها الأداء الاقتصادي إلى الدرجة التي تكون فيها الصدمات الخارجية متماثلة على دول المنطقة، وهو ما يتطلب تصحيح نقدي ومالي موحد، يسهل من طريقة علاج الأزمات ويساعد على اتخاذ السياسات النقدية الملائمة. وفي الإطار يعتبر مشروع العملة الموحدة تجسيداً كاملاً للوحدة الاقتصادية والنقدية. كما يعتبر وسيلة لحماية الواردات والصادرات والأرصدة المتراكمة من آفات التضخم العالمي، إلى جانب كونه يساعد على تعزيز حركة التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي.

- دول مجلس التعاون الخليجي وشروط منطقة العملة المثلّي:

يقصد بمنطقة العملة المثلّي هي مجموعة من الدول التي تشترك في مجموعة من الخصائص وتستوفي مجموعة من الشروط التي تؤهل تلك الدول لإنشاء اتحاد نقدي، وتشير نظرية العملة المثلّي إلى أن أهم معايير إنشاء منطقة عملة مثلّي أن تكون الدول الأعضاء في المنطقة عرضة لصدمات متماثلة. وحتى تتشابه تلك الدول في تلقي الصدمات فيجب أن ترتفع درجة كثافة التجارة البينية كما يجب أن تشابه هيكل الإنتاج ومستويات ومعدلات نمو الدخل كما يجب تقارب مستويات الأسعار إلى جانب حرية انتقال عناصر الإنتاج وتعتبر كثافة التجارة البينية وروابط النشاط الاقتصادي بين دول منطقة العملة الموحدة إحدى الاختبارات الأساسية لمدى نجاح العملة الموحدة.

وكان روبرت ماندل أول من صاغ مصطلح منطقة العملة المثلّي في ورقة بحثية سنة 1961 كما تطرقت دراسات بعض الاقتصاديين أمثال ماكينون وكينين و وود إلى الإطار

النظري لمنطقة العملة المثلى، ويرى ماندل أن الشرط الأساسي لمنطقة النقود المثالية هو وجود حركية لعوامل الإنتاج وبفضل هذا الشرط فإن نظام الصرف الثابت أو عملة واحدة داخل المنطقة هو نظام صرف معوم بالنسبة لدولة أخرى، وهو ما من شأنه أن يسمح بتعديل سريع للاختلالات، وعليه فإن أية أزمة غير متناظرة داخل المنطقة سوف تنتج عنها حركة في رؤوس الأموال واليد العاملة لإعادة التوازن بين العرض والطلب⁶. وفي حالة غياب حركية عوامل الإنتاج فإن المنطقة الاقتصادية سوف تكون غير مثالية والأزمة التي تنشأ فيها سوف تكون غير متناظرة، وبالتالي تحتاج إلى تعديل نقدي والذي بدوره تتجه المنطقة إلى حالة التوسع في البطالة والعجز ميزان المدفوعات⁷.

وفيما يتعلق بحالة العملة الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي فإن الاتحاد النقدي لتلك الدول هو نتيجة لعملية التكامل الاقتصادي بعد الالتزام بمعايير وشروط التقارب الاقتصادي. وتشترك تلك الدول في الكثير من الخصائص والتحديات، ويفترض أن تساعد تلك العوامل على إنشاء ونجاح العملة الموحدة، غير أن نظرية منطقة العملة المثلى تشير إلى أهمية وجود شروط ينبغي أن تتوافر في الدول المرشحة لكي تكون أعضاء في الاتحاد النقدي، والتي يمكن التطرق إليها كما يلي:

■ تماثل الدورات الاقتصادية للدول الأعضاء:

أن تماثل الدورات الاقتصادية للدول الأعضاء وتشابه الهياكل الإنتاجية لها يجعل تكلفة التكيف في مواجهة تلك الصدمات أقل عندما تكون تلك الصدمات متماثلة، عكس الحالة التي تكون فيها الصدمات غير متماثلة، خاصة أن الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي لن يكون لديها استقلالية في إدارة سياساتها الاقتصادية، وبصفة خاصة السياسة النقدية .

■ حرية انتقال عناصر الإنتاج:

تمثل حرية انتقال عناصر الإنتاج، بخاصة العمل ورأس المال شرطا ضروريا لمنطقة العملة المثلى، حيث تساعد حرية الانتقال على تسهيل عملية التكيف مع الصدمات الاقتصادية الكلية التي تواجهها دول الاتحاد. فمثلا تساعد حرية انتقال عنصر العمل على معالجة مشكلة ارتفاع مستويات البطالة في دولة ما من دول الاتحاد، حيث تؤدي حرية انتقال العمال من الدولة التي ترتفع فيها مستويات البطالة إلى الدول الأخرى في الاتحاد

إلى التخفيف من حدة مشكلة البطالة على مستوى الاتحاد، كذلك الحال في حالة وجود فائض أو عجز في رأس المال في بعض دول الاتحاد، حيث تعمل حرية انتقال رأس المال على التغلب على مشكلات سوق رأس المال، وهكذا .

■ تنوع الهياكل والقطاعات الاقتصادية:

من الشروط الأساسية التي يجب أن تتوفر في اقتصاديات المنطقة المتكاملة هو وجود التنوع الاقتصادي المناسب في الهياكل الإنتاجية، حيث يؤدي تركيز هياكل الإنتاج إلى جعل دول الاتحاد أكثر عرضة للصدمات الخارجية، وبشكل عام كلما تنوعت اقتصاديات دول الاتحاد ازدادت قدرتها على امتصاص الصدمات غير المتماثلة .

■ وجود المرونة العالية في تحديد الأجور والأسعار:

إن وجود تلك المرونة يسمح بسهولة التعامل مع الآثار المعاكسة للصدمات المختلفة على أسواق السلع وأسواق العمل، وترتفع درجة تكامل أسواقها بما يرفع من مستويات التجارة البينية ومن ثم تعظيم الاستفادة من مكاسب الاتحاد النقدي .

ومن حيث الواقع العملي لأداء دول مجلس التعاون الخليجي لإقرار العملة الموحدة نجد أن دول نفذت ثلاثة مشاريع رئيسية للتكامل هي الاتحاد الجمركي، والسوق الخليجية المشتركة، وأخيرا الموافقة على الاتحاد النقدي وذلك في أقل من سبع سنوات، وهو ما يمثل اختصارا هائلا للمدى الزمني اللازم لمثل تلك المشاريع وهو ما يجعل من مسألة إتمام أداء مؤسسات التكامل النقدي مسألة مهمة للغاية بالشكل الذي يضمن الحفاظ على استقرار هذه العملة.

معايير التقارب الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي:

قامت دول مجلس التعاون الخليجي بالعديد من الخطوات المهمة على طريق تحقيق التكامل الاقتصادي والعملة الموحدة، ومن المنظور التاريخي أنشئت بعض دول الخليج بعض الخطوات النقدية ومنها العملة الموحدة ما بين قطر وإمارة دبي والتي كانت في عام 1966 ولغاية عام 1973، وفي إطار الاهتمام بالوحدة النقدية والتكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي فقد صادقت تلك الدول الست على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة عام 1981، كما أقرت منطقة التجارة الحرة عام 1973 ، ثم الاتحاد الجمركي عام 2003،

إلى جانب الاتفاق والتوقيع على الالتزام بتنفيذ معايير التقارب نحو الاتحاد النقدي في عام 2005، إلى جانب السوق الخليجية الموحدة في عام 2007، وتوقيع اتفاقية الاتحاد عام 2009، ثم المجلس النقدي عام 2010 والذي يمهد لإنشاء البنك المركزي وإطلاق العملة الموحدة. إلى جانب إقرار العديد من السياسات والإصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية. وبالرغم من تلك الخطوات المهمة لتحقيق التكامل النقدي إلا أنه يجب على دول مجلس التعاون الخليجي وضع آلية لتقريب السياسات النقدية مثل سعر الفائدة وسعر الخصم والأسعار المالية المفتوحة من أجل الوصول إلى المزيد من التنسيق وتجنب الصدمات الخارجية الكبيرة. وبمقارنة واقع دول مجلس التعاون الخليجي مع دول منطقة اليورو فيما يخص التقارب على مستوى السياسات المالية والنقدية، نجد أن بلدان منطقة اليورو وعبر اتفاقية ماستريخت 1992 قد حققت درجة عالية من التقارب قبل إقرار العملة الموحدة، وهو ما لم يتم انجازه بالصورة الكافية على مستوى دول المجلس، ويمكن مقارنة معايير التقارب بينهما من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم: 03 مقارنة معايير التقارب بين منطقة اليورو ودول مجلس التعاون

المعيار	معاهدة ماستريخت	دول مجلس التعاون
أسعار الصرف	التقلبات ضمن هامش عادية لمدة سنتين، لم تخفض العملة مقابل عملة أي دولة عضو	استقرار أسعار الصرف في دول المجلس على المدى الطويل يعني أن هذا المعيار نافذ تقريبا.
الاحتياطات الأجنبية	هذا المعيار غير موجود	لتغطية أربعة أشهر من الواردات
أسعار الفائدة	الأسعار في الأجل الطويل يجب ألا تزيد عن 02 نقطة مئوية عن متوسط الأعضاء الثلاثة التي بها أدنى معدلات التضخم	نفس معاهدة ماستريخت ولكن للأسعار قصيرة الأجل (03 أشهر)
معدلات التضخم	يجب ألا تزيد عن 1.5 نقطة مئوية عن متوسط الأعضاء الثلاثة التي بها أدنى معدلات	نفس معاهدة ماستريخت

	التضخم.	
العجز المالي	يجب ألا تزيد عن 03% من إجمالي الناتج المحلي.	نفس معاهدة ماستريخت عندما يبلغ سعر النفط في سلة الأوبك 25 دولار للبرميل أو أكثر.
الدين الحكومي	يجب ألا يزيد عن 60% من إجمالي الناتج المحلي.	نفس معاهدة ماستريخت

المصدر: الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي، مجموعة سامبا المالية، السعودية، تقرير ماي 2009، ص14

ومن خلال البيانات والمعطيات عن معايير التقارب بين دول المجلس نجد أن تلك الدول عموماً تتميز بانخفاض معدلات التضخم إلى جانب سهولة التنبؤ بها. وقد سجلت قطر أعلى معدل للتضخم سنة 2009 بلغ 12.1% وسجل أدنى معدل للتضخم في نفس السنة بالبحرين بلغ 3.3%، وخلال سنة 2008 و2009 التزمت جميع دول المجلس بتحقيق هذا المعيار باستثناء قطر التي تجاوز فيها معدل التضخم المعدل المحدد للتقارب⁸. كما أن دول المجلس تتمتع بمراكز مالية قوية ومراكز مديونية جيدة وأسعار صرف ثابتة⁹. غير أن أداء المنطقة في التجارة العالمية بصفة عامة يعتمد على الصادرات الربعية، عكس الصادرات الأوروبية التي تتركز أساساً في القطاع الصناعي.

وعلى الرغم من تحقيق معدلات للتقارب في الأداء الاقتصادي لدول المجلس، إلا أن حجم التجارة البينية مثلاً لدول مجلس التعاون لا يزال دون المستوى المطلوب حيث يقدر بـ 6 في المائة فقط، مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي والتي تقدر تجارتها بـ 35 في المائة وما تزال العديد من المشاكل الناتجة عن عدم التنفيذ التام لمعايير التقارب الاقتصادي تتطلب الحلول السليمة المطلوبة للعمل. وفيما يتعلق بمعايير التقارب الاقتصادي¹⁰ التي نفذتها دول منطقة اليورو.

الدروس المستفادة من أزمة منطقة اليورو:

أثارت الأزمة في منطقة اليورو مخاوف عديدة حول المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها العملة الخليجية الموحدة، نظرا لان الأوضاع الحالية في دول المجلس لم تصل إلى مستوى التكامل الذي يسمح بإقرار عملة موحدة، كما أن اقتصادات دول المجلس لا تتمتع بالديناميكية الكافية التي تمكنها من التعامل بنجاح مع المخاطر المحتملة على العملة الموحدة. وعلى الرغم من أن مشروع العملة الخليجية الموحدة سيققق العديد من المزايا لاقتصاديات دول المجلس والاقتصاديات المرتبطة بها، فإن المخاطر التي قد تنشأ في ظل عدم وجود الكفاءة والشفافية التامة لإدارة الشؤون النقدية والمالية ستكون مكلفة جدا. ومن بين الأمثلة على المخاطر التي قد تحدث في منطقة العملة الموحدة نجد عدم الاستقرار المالي والنقدي، الذي قد ينشأ من عدم كفاية التمويل الخاص بالميزانيات الوطنية للدول الأعضاء، مما يدفع تلك الدول إلى ضرورة خلق عجز في الموازنة العامة قد يتجاوز أحيانا في غياب الشفافية معدلات العجز المتفق عليها في إطار الاتحاد النقدي، كما حدث في دول أوروبية عديدة مثل اليونان، البرتغال، اسبانيا التي ظلت تراكم مستويات عالية من الدين العام مما سبب في حالة الأزمة داخل منطقة اليورو. والى جانب ذلك أيضا فان عدم الاستقرار المالي والنقدي قد ينشأ أيضا من ظروف إدارة سعر صرف العملة الموحدة، خاصة إذا لم تتم إدارة هذا المعدل بالكفاءة المناسبة من قبل البنك المركزي للمنطقة، وهو ما يؤثر لاحقا على استقرار الأسعار وقرارات المنتجين الخاصة بالاستثمار، وانتقال رؤوس الأموال بين دول الاتحاد النقدي.

وفيما يتعلق بالمخاطر الأساسية التي يتعرض لها نظام اليورو هو غياب البنية السياسية لدعم الاتحاد الاقتصادي الذي أتى على أثر الوحدة المالية أو النقدية وهو ما يظهر من حالة الأزمة حيث لا يوجد اتفاق كامل بين دول الاتحاد فيما يتعلق بالأزمة المالية اليونانية وموقف ألمانيا في مقابل دول أخرى بشأنها، كما ارتفاع تكاليف المعاشات والتقاعد في المناطق الأوروبية تعتبر من المشاكل الأساسية فنظام الرعاية الصحية ونظام التقاعد ساعد على زيادة العجز في الميزانية كبير وأصبح من الضروري اللجوء إلى القروض لتمويل العجز. و بالتالي فان التمويل الدائم لتلك البرامج والأنظمة الصحية لا

يسمح للوضع المالي ومستوى الدين الحكومي بالرجوع إلى دون مستوى 60% بالنظر إلى الكلفة الزائدة الناتجة عن تقاعد الناس ونظام الرعاية الصحية. وترى بعض الدراسات الاقتصادية أن مشاكل اليورو الحقيقية تتمثل في غياب الدعم المالي للعملة الموحدة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية فإن الدولار يستند إلى البنك الاحتياطي الفيدرالي إلى جانب وجود خزنة عامة لكل ولاية ففي حالات عدم وجود التوازن في الاقتصاد فإن الاحتياطي الفيدرالي والخزنة العامة تمثل الآليات الفعلية لتحويل المصادر المالية من مناطق الفائض إلى مناطق العجز. فغياب هذه الآلية البنوية داخل منطقة اليورو يقلل من الدعم المطلوب للعملة في حالات عدم التوازن داخل المنطقة. كما ترى بعض الدراسات الاقتصادية أن أزمة اليورو مرتبطة أساساً بعدم احترام البلدان الأعضاء في اليورو لمعايير التقارب بعد دخول تلك المنطقة، فمثلاً معيار العجز في ميزان الدولة يجب ألا يتعدى 3% من الناتج القومي الخام حيث نجد أن بعض البلدان الأوروبية قد وصل معدل العجز فيها إلى 10%، أو 12% مكان 3% سنوياً ويمكن من خلال الجدول الموالي معرفة المؤشرات المتعلقة بحجم الدين العام ونسبة الدين إلى الدخل القومي للدولة:

جدول رقم: 04 المؤشرات المتعلقة بحجم الدين العام ونسبة الدين إلى الدخل القومي للدولة

الدين العام (مليار يورو)	نسبة الدين إلى الدخل القومي (%)	
273.407	115,1	اليونان
1760	115,8	إيطاليا
1259	76,8	البرتغال

إسبانيا	559	53,2
أيرلندا	1,4	64

المصدر مكتب الإحصاء في الاتحاد الأوروبي، 2011

وبالرغم من أن اليورو لا يزال عملة احتياط جاذبة وقد حقق باستقرار هام للمعاملات ولدفع التجارة والتكامل الأوروبي البيني في أغنى منطقة في العالم¹¹، والتي تحتاج إلى حركية صناعية وتجارية عالية فأُن وجود اليورو كعملة موحدة قد قلص من مخاطر التبادل بين تلك العملات، إلا أن تلك المنطقة لا تزال تحتاج إلى سياسية مشتركة في رسم ميزانية الدولة وتحصيل الجباية وهو الشئ الذي يتحقق حالياً في منطقة الدولار بسياسة نقدية وجبائية مشتركة. ورغم أن التحديات أمام العملة الخليجية قائمة إلا أن الإمكانيات للاستفادة من تجربة اليورو متاحة مما سيعزز من فرص نجاح العملة الخليجية الموحدة.

خاتمة:

يعتبر مشروع العملة الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي من التجارب النقدية التكاملية ذات الأهمية على المستوى الدولي، كما أن دول المجلس وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية قامت بإقرار العديد من التسهيلات التي من حيث الضرائب والجمارك وحرية انتقال العمالة والسلع بين دول المجلس، بالإضافة إلى قيامها بالعديد من المشاريع الاقتصادية المشتركة في إطار زيادة مستويات التجارة والاستثمارات البينية إلا أن هناك العديد من المسائل ذات الأهمية التي يجب إتمامها في إطار الإصلاحات الخاصة بمشروع العملة الموحدة. وعلى الرغم من أن بلدان منطقة اليورو تتمتع بروابط جيدة في النقل والاتصالات وحجم التجارة البينية أفضل من دول مجلس التعاون الخليجي، فإن المخاطر على العملة في تلك المنطقة لا تزال قائمة. ويجب على دول المجلس ألا تتوقع الحصول على نفس المكاسب من الأداء الاقتصادي الموحد، حتى ولو بنسبة تتفق مع حجمها الاقتصادي، على النحو المتوقع من الاتحاد النقدي الأوروبي. وبالمقارنة بين دول مجلس التعاون ودول منطقة اليورو فيما يتعلق بالسياسات النقدية والمالية وكذا البنية المؤسساتية،

فإننا نجد أن قضايا تصميم المؤسسات وإصدار التشريعات والقوانين النقدية، قد تم حلها في منطقة اليورو إلى حد كبير. وعلى دول المجلس أن تحقق الإصلاحات المطلوبة على مستوى إتمام التشريعات اللازمة للعمل المشترك، والاتفاق سياسيا على القضايا المتعلقة بتوزيع إدارة المؤسسات بين دول المجلس على نحو يحقق الأهداف الاقتصادية. ومن أهم النتائج التي يمكن التوصل إليها من خلال هذه الدراسة ما يلي:

- متابعة تحقيق الإصلاحات الخاصة بالجانب النقدي والمالي
- الالتزام ومتابعة تحقيق دول المجلس لمعايير التقارب في الأداء الاقتصادي
- إقرار التشريعات التي تضمن توحيد الأداء الاقتصادي في المنطقة.
- إنشاء البنية المؤسساتية اللازمة للاتحاد النقدي والتي تضمن تصميم السياسات النقدية ومتابعتها
- الاتفاق على كيفية إدارة البنك المركزي الخليجي، بما يحقق المصالح المشتركة للدول الأعضاء.

ويمكن القول في الأخير أن وجود عملة موحدة لدول المجلس سوف يساعدها على تحديد أسعار النفط، وبذلك توفر الحماية للعائدات النفطية. كما إن تلك العملة ومع وجود دول المجلس كأكبر مصدر للطاقة في العالم يجعل مستويات الطلب الدولي عليها مرتفعا كعملة احتياط من قبل العديد من الدول بهدف استخدامها في تسديد فواتير الواردات من المواد الطاقوية.

الإحالات و المراجع:

- 1- حضرت سلطنة عمان اتفاق الوحدة النقدية الموقع بين الدول الأربعة، عكس الإمارات العربية المتحدة التي غابت تماما عن الاتفاق.
- 2- الاتحاد النقدي الأوروبي تكون على عدة مراحل، وذلك ابتداء من سنة 1990 حيث قام في المرحلة الأولى بإلغاء قيود النقد وانتهاء بإصدار اليورو سنة 2002.
- 3- توماس ماير واخرون: " النقود والبنوك والاقتصاد"، (ترجمة السيد أحمد عبد الخالق)، دار المريخ، الرياض 1996، ص 277.

- 4- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2010، ص 175.
- 5- الأفاق الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي في عام 2011، مجموعة سامبا المالية، السعودية، فيفري 2011، ص 06.
- 6- محمد بن بوزيان، الطاهر زياني: الاورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر، ملتقى اليورو واقتصاديات الدول العربية، جامعة الاغواط، سنة 2005، ص 410
- 7 - محمد بن بوزيان، الطاهر زياني: مرجع سابق، ص411.
- 8- مستجدات التقارب، تقرير صادر عن وحدة الاتحاد النقدي، العدد الأول، الربع الأول 2009، ص03.
- 9- الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي، مجموعة سامبا المالية، السعودية، تقرير ماي 2009، ص14
- 10 - إن الدول الأوروبية (12 دولة) التي استوفت الشروط الخمسة للانضمام تم استدعائها في ماي 1998 إلى الانتقال إلى المرحلة الثالثة للوحدة الاقتصادية والنقدية في 01 جانفي 1999 . ويرى البعض على الرغم من أهمية تلك المعايير إلا أنها تعتبر شروط مالية نظرا لأنها تشير إلى المقادير الاسمية (معدل الفائدة، معدل التضخم، سعر الصرف) أو إلى النسب النسبية للمالية العامة مثل الدين العام والعجز الحكومي.
- 11- تساهم الدول الأوروبية 23% من الناتج القومي الخام للعالم بينما أميركا تمثل 20% فقط من الناتج القومي الخام.
- 12 -Paul Masson et Catherine Pattillo : une monnaie unique pour l’Afrique ?, finances et Développement, Décembre, 2004, P 13.